

مستقبل الديمقراطية التوافقية في العالم العربي

- قراءة في المقومات الثقافية والاجتماعية -

د. يوسف بن يزة

جامعة باتنة

مقدمة:

يعتبر التعدد في المجتمعات العربية بكل تجلياته اللغوية والدينية والمذهبية والعرقية والدينية تحديا كبيرا لانسجامها واستقرار دولها التي تعيش كثير منها انقسامات أفقية وصراعات شبه متكافئة على السلطة، ما عرّضها لمخاطر التفكك، ولأن الدولة الوطنية الحديثة استطاعت إلى حد ما تسيير هذه الاختلافات في عدد كبير من الأقطار، فإنها واجهت صعوبات كثيرة في مجتمعاتنا العربية التي تتميز بالتشطي الكبير والتقاطع بين التقاطعات الإثنية المختلفة، لذلك أوجد علماء السياسة نموذجا من الديمقراطية لهذه الدول لا يخضع لمنطق حكم الأغلبية التمثيلية، وإنما يؤدي إلى اقتسام السلطة بشكل ما.

يعتبر نموذج الديمقراطية التوافقية، واحدا من الحلول المبتكرة لوقاية المجتمعات غير المتجانسة من التناحر على السلطة وقد عرف نجاحات في دول عديدة في العالم، لاسيما في أوروبا واستطاع أن يكبح نهوض التكوينات الجزئية المكونة للدولة وحال دون تشكل شخصية اعتبارية لها وصهرها ضمن الحدود الإقليمية المعترف بها. غير أنه يواجه عدة إشكالات في عدد من الدول العربية لا تتصل بصفة مباشرة بطبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة وإنما بالتركيبة الاجتماعية والنفسية لمجتمعات هذه المنطقة وإشكالات أخرى تتصل بالعادات والتقاليد ومستوى التحديث فيها.

هذه الإشكالات أصبحت بمرور الوقت تعبر عن حالة مزمنة من الاستعصاء الديمقراطي، لكن تبقى فرص التوافق قائمة بعد تذليل العقبات الهيكلية المرتبطة باستعداد النظم السياسية لإحلال هذا النموذج محل الأساليب القائمة على مبدأ "فرق تسد" أو شراء الذمم الفردية والجماعية وخلق سلم اجتماعي وسياسي مؤقت، أو استخدام القوة لقمع كل أشكال التعبير عن الوجود والذات لدى التكوينات المجتمعية المختلفة داخل الدولة الواحدة.

لقد ساهمت الثورات العربية في الكشف عن حقيقة الشرح المجتمعي العميق الذي تعاني منه كثير من البلدان العربية، وأبانت عن مظاهر كثيرة تحول دون التوافق وتشجع على تدافع مكوناتها وتصارعها، حيث لم يتبين لحد كتابة هذه الورقة أي مسعى للتوافق في البلدان التي شهدت هذه الظاهرة، ما يكرس الحكم المسبق بصعوبة التوافق في ظل ما هو متوفر من عوامل غير مساعدة.

أهمية الموضوع:

يحتل موضوع التوافق السياسي بأهمية علمية بالغة بالنظر إلى خطر الانقسامات المجتمعية على استقرار الدول، إذ أن تحول هذه الانقسامات من وظيفة إثراء التنوع الذي تعيشه أغلب دول العالم إلى خزان لكل أسباب التشرذم والتطيف والاتجاه إلى التمرکز حول الذات العصبية للإنسان والمجتمعات من شأنه أن يعيد التطور الحاصل في تجارب التنظيم الاجتماعي إلى المربع الأول.

أهداف الورقة:

تسعى هذه الورقة إلى تحليل الأخطار التي تواجهها الدولة في المنطقة العربية بسبب عدم انسجام نسيجها الاجتماعي، وعجزها عن صهر المكونات الداخلية في بوتقة الدولة الوطنية، حيث تستقصي مظاهر هذا العجز وتشخص بعض الحلول لهذه المشكلة منها الديمقراطية التوافقية التي حققت نجاحا في بعض الدول. كما تختبر الورقة مدى نجاعة هذا الحل من خلال آلياته المختلفة.

الإشكالية :

تشهد عدد من الدول العربية عودة قوية للصراع الطائفي الذي شهدته المنطقة في عهد الدولة الإسلامية، وقد طفا هذا الصراع إلى العلن بالتزامن مع اندلاع الثورات العربية في عدد من الدول، ما يجعل مسألة إعادة الوفاق الوطني أمرا صعبا بعد انحراف عدد من هذه الثورات إلى العنف القائم أساسا على فكرة الانتماء الإثني والطائفي، غير أن البيئة العربية والمشرقية خاصة تنطوي على عوامل رفض متعددة للحل التوافقي، فما هو مستقبل هذا النموذج في الدول العربية ؟

تطرح الورقة الفرضيات التالية للاختبار:

إن انتشار تكوينات ما قبل الدولة في المشرق العربي، وصعوبة تأسيسها أدى إلى إضعاف مركز الدولة في معادلة فرض الانسجام المجتمعي وإحلال قيم المواطنة محل العصبية المختلفة.

تعتبر الديمقراطية التوافقية حلاً محتملاً لمشكلة التطييف في المشرق العربي إذا تمت مأسسة التكوينات التقليدية وتجريدها من أبعادها الدينية والمذهبية وتمكينها من التواجد في مختلف هياكل الدولة.

هناك عوامل سياسية وأخرى غير سياسية تساهم بشكل كبير في استعصاء النموذج التوافقي في دول المشرق العربي، فالخلل غير كامن في آليات هذا النموذج باعتباره حقق نتائجاً مرضية في عدد كبير من الدول التي تعيش ظروفًا مشابهة.

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال تحديد وتشخيص تأثير البنى المجتمعية المختلفة على إمكانية قيام توافق سياسي في مجتمعات المشرق العربي، كما تحلل دور العوامل التاريخية والأنثروبولوجية في ذلك.

كما تسترشد بمقرب علاقة الدولة – المجتمع لفهم طبيعة التأثير المتبادل بين البنى المجتمعية والنظم السياسية القائمة في المنطقة.

هيكل الدراسة :

تقسم الدراسة إلى خمس محاور رئيسية يتناول المحور الأول الإطار النظري والمفاهيمي للديمقراطية التوافقية، وفي المحور الثاني خصائص البنية الاجتماعية للدول العربية، بينما يتناول الثالث محددات السلوك السياسي في المجتمعات العربية، أما المحور الرابع فيحلل سيكولوجية التعصب في هذه المجتمعات ومدى ارتباط أفرادها بالجماعات الأولية على حساب التكوين الدولي، ويتناول المحور الخامس المسار الشاق لتحول هذه المجتمعات من القبيلة إلى الدولة، وتتحور هذا التحول على الجوانب الشكلية مقابل تجذر الولاء للتكوينات التقليدية كالقبائل والطوائف وغيرها.

أولاً: الديمقراطية التوافقية.. إطار نظري مفاهيمي

إن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي يعتبران شرطين أساسيين مسبقين لاستقرار النظم الديمقراطية، وهما عاملان يورثان القوة لديها في حقيقة الأمر، لأن الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعه عدم الاستقرار والانحيار في هذه الديمقراطيات.

يرى أرنست ليهارت أن الديمقراطية التوافقية Consociational Democracy هي نموذج تجريبي ومعياري في الوقت نفسه، استخدمت كنموذج للاستقرار السياسي في عدد من الدول الأوروبية الصغرى مثل النمسا وبلجيكا وسويسرا التي بلغت الذروة في انقساماتها التعددية الحادة وتعاون نخبة الوثيق في منتصف القرن الماضي، إلا أنها تنعم حالياً بفعل التوافق بهذا الاستقرار⁽¹⁾.

فهي إذن شكل من أشكال الحكم المطبقة في بعض البلدان كالتي ذكرناها، وهي تقضي بإعطاء الحكم بالتوافق في بعض الأمور السياسية للجماعات المتمايزة بعضها عن البعض، والمكونة في مجموعها شعب الدولة، والتمايز يكون عادة في الأصول الإثنية أو اللغوية⁽²⁾.

ظهر المفهوم في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ليجيب على سؤال محوري: كيف نجعل النظام السياسي ديمقراطياً ومستقراً في المجتمعات التي تحفل بالصراعات على أسس عرقية وثقافية ودينية؟ وهو مفهوم جديد في ذلك الوقت يطرح بديلاً للديمقراطية التقليدية التنافسية التي راجت في الدول الغربية حيث المجتمعات متجانسة سكانياً ومنطوية اقتصادياً.

ولقد شهد هذا المفهوم منذ ظهوره عدم اتفاق بين الباحثين والمختصين حول تحديده بدقة، وتوسع الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية إلى حد عدم الاتفاق على التسمية، فوجد أنها خضعت لتسميات عدة، أبرزها مايلي⁽³⁾:

أطلق أرنست ليهارت على هذه الديمقراطية تسمية (الديمقراطية التوافقية) كما ورد ذلك في كتابه المعروف "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد" الذي صدر في عدة طبعات وبعده لغات.

وصفها جيرالد لامبورغ عبارة "الديمقراطية النسبية" في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا.

أما عالم الاجتماع بنغهام باول فأطلق عليها عبارة "التجزء الاجتماعي"، وسأها يورك شنايدر "الاتفاق الرضائي" في محاولة للمقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية.

وهناك تسميات أخرى مثل: الديمقراطية الطائفية، أو الديمقراطية الانفاقية، أو الديمقراطية التعاقدية، أو الديمقراطية غير المسيسة.

ويقابل مصطلح التوافقية في اللغة الإنجليزية مصطلح Consociationalism الذي وضعه يوهانس التوسوس في كتابه "مختصر المنهج السياسي" ويطلق عليه أيضاً الطائفية، فضلاً عن استخدامه بمعنى الاتفاقية concordant، أو Arian contract التعاقدية⁽⁴⁾.

وبغض النظر عن الاختلاف في المسميات، فإن هناك شبه إجماع على أن الديمقراطية التوافقية تتميز عن ديمقراطية الأغلبية، في أن الأخيرة تقوم سواء في سياقها التاريخي أو الفكري على المبادئ التي حددها المفكرون الأوروبيون، لاسيما لوك ومونتسكيو، والتي تتلخص في الحكم بالرضا عبر الانتخابات وقاعدة الأغلبية والأقلية، وأخذت تطبيقاتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في حين أن الديمقراطية التوافقية طبقت في عدة دول من دون وجود أي شكل من أشكال التنظير لها.

وتنحدر فكرة تقاسم السلطة وعدم مركزتها في يد واحدة، من المنظومة الديمقراطية التمثيلية التي تفرض مبدأ الفصل بين السلطات الذي جاء به مونتسكيو، وتجد تطبيقات لها في هذا المبدأ، وكذا في الظروف المحيطة بصناعة القرارات المهمة، خاصة في الأنظمة الفدرالية⁽⁵⁾.

وهناك مؤلفات كثيرة تحدثت عن هذه الديمقراطية، وكيفيات ومنطق تقاسم السلطة أشهرها كما ذكرنا كتاب ارنست لهارت الذي ألفه لأول مرة سنة 1968، إضافة إلى كتابات كل من دالر Daalder سنة 1971 وسنة 1996 ولومبورش Lehmbruch سنتي 1993 و1991 وستاينر Steiner سنة 1974. وهي كتابات نظرية نظرت إلى نفس القضية من زوايا تحليلية مختلفة⁽⁶⁾.

استناداً إلى ما تقدم يمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية كما يلي:

آلية سلمية لتداول السلطة.

مجال تطبيقها هو المجتمعات المتنوعة والمتصارعة.

آلية لتشجيع المشاركة السياسية على مستوى التكوينات الجزئية وعلى مستوى الشعب بشكل عام.

تستند في اختيار الحكم إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي.. إلخ.

اتخاذ القرارات وفقها يرتكز إلى أسلوب الصفقة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات والقبول بالحل الوسط.

تمكن من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين التكوينات الاجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي الحاكم.

أبعاد الديمقراطية التوافقية

مبدأ الائتلاف الشامل: Grand Coalition Concept

ويستمد أهميته من عدة عوامل نذكر منها⁽⁷⁾:

أنه يحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم في حالة المجتمعات التعددية، وذلك لأن الانقسامات الطائفية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية والحزبية، بمعنى أن كل طائفة يكون لها أحزابها السياسية التي تمثل مصالحها.

الفيتو المتبادل: Mutual Veto

هناك محاذير تنجم عن تطبيق هذا المبدأ منها إمكانية أن يؤدي إلى حالة من الاستبداد من طرف الأقلية والتي يمكن أن تقود إلى توتر العلاقة بين ممثلي الطوائف داخل الائتلاف بنفس الدرجة التي قد تؤدي إليها هزيمة إحدى الطوائف، غير أنه يضمن نوعاً من التوازن وفقاً للعناصر التالية⁽⁸⁾:

حق النقض هو حق متبادل تملكه كل الطوائف وبإمكان أي منها أن تستخدمه متى شاءت.

هذا الحق يعطي شعوراً بالأمان للأقليات؛ الأمر الذي يقلل من احتمال استخدامه بالفعل.

ستدرك كل طائفة خطورة الوصول إلى حالة من الجمود جراء الاستخدام المفرط لهذا الحق وبالتالي سوف تقبل بالتضحية ببعض مصالحها في سبيل الحفاظ على أمنها واستقرارها السياسي.

قاعدة النسبية Proportionality

يعتبر هذا المبدأ بمثابة انحراف عن حكم الأكثرية وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الموسع، فهو معيار محايد وغير منحاز يزيل كثيراً من مسببات الانقسام، إذ يوضح يورغ شتاينر بأنه يتيح لكل مجموعة التأثير في قرار ما بنسبة قوتها العددية⁽¹⁵⁾.

الاستقلال القطاعي Segmental Isolation

يمثل هذا المبدأ آخر الانحرافات عن قاعدة الأغلبية، ويقصد بالاستقلال القطاعي أن يسمح للأقليات بحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالأمور التي لا تخص سواها. ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تُتخذ من قبل كل القطاعات معاً وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة.

ثانياً: خصائص البنية الاجتماعية العربية

تشكل البيئة البدوية حاضنة لأغلب المجتمعات العربية رغم بعض مظاهر التحديث التي خلفها الاستعمار، وتقوم البنية الاجتماعية في الأنماط المجتمعية البدوية والريفية والحضرية على عدد من الركائز

الأساسية هي المقومات الإيكولوجية والتكوين الديمغرافي والثقافة، وهي ركائز تنعكس مباشرة في تكوين الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والقروية وأنساق الضبط الاجتماعي للمجتمعات⁽¹⁶⁾.

ويعتبر أسلوب تفاعل الإنسان مع بيئته الطبيعية من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها لتنميط المجتمعات، وحيث أن الصحراء هي الموطن التقليدي للبدو في صورها المختلفة، فإن وقوع أغلب الدول العربية في مناطق صحراوية رشح بدو مجتمعاتها وبالتالي بدو وسائل وسبل التفاعل بين الحاكم والمحكوم.

وتتصف المجتمعات البدوية بالنزوع نحو التماثل مع السلطة أي تماثل الأفراد مع السلطة السياسية، ومثال ذلك مجتمعات دول الخليج العربي والأردن التي تحقق نوعاً من الاستقرار السياسي بفعل التركيبة النفسية والاجتماعية التي يتميز بها الإنسان البدوي، الذي لا يمكنه أن يثق في سلطة ما إن لم تكن تربطه معها علاقة عائلية أو قبلية، وتعتبر هذه الرابطة الأساس الذي تُشيد عليه كل التنظيمات الاجتماعية، فهي البنية الأساسية للمجتمع⁽¹⁷⁾.

وفي الجانب الاقتصادي تقوم الحياة في المجتمعات البدوية على الجمع والالتقاط أو القصد والصيد أو الرعي في الجماعات البدوية، أو المزاوجة بين الرعي والزراعة المتنقلة التي تعتمد على الأمطار في الجماعات شبه البدوية، كما تعتمد على الجهد البشري أو الحيواني في إدارة الآلات البسيطة لاستثمار الموارد المائية أو الزراعية⁽¹⁸⁾.

وتسهم القبائل الرعوية كذلك في النشاطات الاقتصادية الحضرية بدفعها الضرائب والرسوم والزكاة، وخاصة تلك التي يفرضها حكام المدن وأمرؤها على الماشية⁽¹⁹⁾ وفي ذلك تتماهي مع الحالة الطبيعية التي يرى الدكتور خلدون النقيب أنها تشمل تلك الدينامية التي تميز البنى الاجتماعية-الاقتصادية وفي تفاعلها مع القوى السياسية والخصائص المميزة للعلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمعات البدوية.

إن الأساس الطبيعي للأشياء الذي تحكمه الضرورات المعاشية لاسيما الاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن، تجعل الأفراد كما يرى برتراند راسل يتصرفون من منطلق غريزي يفرض على الإنسان كما الحيوان أن يعيش في خلية اجتماعية تقوم على عنصري التعاون والوحدة⁽²⁰⁾.

ويتميز وجود الإنسان البدوي بقلّة العدة والعدد، ضعيفا مهددا بالمخاطر على مجرد وجوده، حيث أن العلاقة من داخل مجموعته العائلية هي علاقة تعاون، أما العلاقة مع الجميع الأخرى هي علاقة عداء، وكلما حصل حالة اعتداء نشأ معها صراع وعدوانية، ويكون ميدان الصراع عادة هو أطراف الحدود المشتركة بين أكثر من مجموعة⁽²¹⁾.

لقد تميزت قوة وحضور التدخل التحديثي في المجتمعات العربية في مختلف الأجهزة والأطر والمؤسسات، بالعمل على تفكيك أسس المجتمعات القبلية، غير أنها لم تستطع إلغاء البنية القبلية وتفكيكها في مختلف المستويات وفي جميع الدول، لاسيما في الجانبين الثقافي والنفسي، ويستدل الدكتور محمد نجيب بوطالب على ذلك بالتفسيرات التالية⁽²²⁾:

يعتبر استمرار القبلية في المجتمعات المعاصرة نوعا من مقاومة الدولة، التي يمكن أن تتحول إلى تعايش حذر بين بنيتين تنفي كل منها مشروعية الأخرى.

بطء التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتعثر مشاريع التنمية فيها، ما أدى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي وتحكم المحددات التقليدية في المجتمعات المحلية.

ضعف الاندماج الوطني بسبب التهميش الاجتماعي والجهوي لبعض من إفرازات التطور الحديث، مما يولد الانكفاء في العلاقات ما بين المجموعات والجهات في الدولة الواحدة.

إن التزاوج الغريب بين البداوة والتحضر في عدد من الدول العربية لاسيما دول المشرق العربي بفعل الوفرة المالية المترتبة عن تهمين الثروة البترولية، أنتج مجتمعات منقسمة بين الولاء لتقليدها البدوية واعتناق الحضارة المادية بما تقترحه من نمط معيشي مختلف، وهذا ما عمق من أزمة الذات العربية المعاصرة الفاقدة لهويتها الحقيقية وقد انعكس هذا سلبا على الوعي الجماعي وعلى الرغبة في تكوين دول قوية اقتصاديا بعيدا عن الثروة البترولية.

ثالثا: محددات السلوك السياسي في مجتمعات المشرق العربي

لقد انعكس تعثر الدولة في المنطقة العربية سلبا على تطور مجتمعات هذه المنطقة، وأعطى الفرصة لعودة التكوينات التقليدية لاسيما الأقليات والطوائف التي بدأت تتخذ حجما يبنى بأخطار مقبلة، وهذا ما أثر سلبا على طبيعة التكوين السياسي للأفراد والجماعات، وقلص من فرص تحديث مختلف البنى الاجتماعية والسياسية في المنطقة، حيث تتلخص جوانب هذا القصور في عدة أشكال ثقافية وسياسية واجتماعية نوردتها باختصار:

درجة التطور الثقافي: تؤثر درجة التطور الثقافي والعلمي على مدى استعداد البيئة الاجتماعية لتقبل ثقافة الديمقراطية ومساعي التحديث، فالأمية ما تزال مرتفعة في مناطق كثيرة، وتمثل عائقا كبيرا في سبيل التغيير، كما أن استقالة المثقفين من مهامهم المجتمعية ساهم في تراجع قيمة العلم والثقافة

لصالح قيم مادية صارت تسيطر على هذه المجتمعات، وفئات متحكمة في الثروات بدون أن تمتلك مؤهلات علمية أو ثقافية⁽²³⁾.

الاستبداد السياسي: لقد سعت الأنظمة الاستبدادية التي توارثت الحكم في العالم العربي إلى تشويه الديمقراطية من خلال الادعاء بأنها وسيلة لإثارة النزاعات والتفرقة بين أبناء البلد الواحد، وعامل لهدم وحدة الدولة، وشجعت في المقابل العصبية الدينية والقبلية⁽²⁴⁾.

كما بثت هذه الأنظمة بين العامة من الناس أفكارا تدعي أن محاولات التغيير ماهي سوى مشاريع للحروب الأهلية، وهذا ما أكدته أحداث ما سمي الربيع العربي في عدد من البلدان التي قامت فيها ثورات ضد الأنظمة الاستبدادية، أعقبتها موجات من الفوضى وعدم الاستقرار مازال متواصلة.

هذه السياسة تسببت في تراجع مؤشر الحريات الذي يضم أربعة أنواع من الحقوق هي: حرية التعبير والمعتقد، حقوق الاجتماع والتنظيم، حكم القانون، حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق السياسية والاقتصادية⁽²⁵⁾.

هيمنة الإيديولوجيات على الفكر السياسي: فقد سيطرت على تفكير المثقفين والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ترسانة من الإيديولوجيات نلخص تأثيرها في مايلي⁽²⁶⁾:

هيمنة الفكر القومي لعقود من الزمن وتمحوره حول قضية العروبة والوحدة العربية، وقد فشل في تحقيق هذا الهدف بسبب غياب الديمقراطية في التعامل مع الأقليات مما خلق مشكلات بنيوية عمقت الهوة بينها.

تأصل الفكر الديني في بنية المجتمعات ووجدان الشعوب وانشطاره إلى مذاهب وملل، فضلا عن تسرب التطرف إلى قطاعات واسعة من المتدينين الساعين إلى الوصول إلى الحكم وإقامة دولة الشريعة ولو بقوة السلاح، وفي المقابل تجند النخب العلمانية لمواجهة هذا الطموح.

درجة التطور الاقتصادي: يتفق خبراء السياسة والاقتصاد بأن الطبقة الوسطى في أغلب المجتمعات هي من تقود كل مساعي التغيير متحالفة في أغلب الأحيان مع الطبقة البرجوازية، ولأن الطبقة الوسطى في العالم العربي تعرضت للتفكك بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية واتساع رقعة الفقر، فقد طحنتها الأزمات الاجتماعية والمعيشية، وتقهقرت إلى مرتبة الفقراء، بل صارت تعتمد على الدولة في تأمين متطلبات الحياة، أما الطبقة البرجوازية فتحالفت مع الأنظمة الاستبدادية الحاكمة وعقدت معها

صفقات تحصل بموجبها على الاحتكارات والامتيازات، وهذا ما أجمض كل مسعى لرفع مستوى الصراع السياسي داخل المجتمع.

رابعاً: سيكولوجية التعصب في المجتمعات المشرقية

العصبية هي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية مع قائمة على القرابة، تربط أفراد جماعة ما ربطاً مستمراً يبرز ويشد عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة⁽²⁶⁾.

ويعد التوجه السلوكي لدراسة تلك العلاقات بين الجماعات رافداً مهما لفهم طريقة تفاعلها مع بعضها البعض، وهي بمثابة امتداد للعمليات السيكولوجية الخاصة بالفرد في علاقته بالآخرين مثل التجاذب Attraction والتعاون والمودة والعداوة والكراهية وبالتالي تكون دراسة العلاقات بين الجماعات ببساطة عبارة عن تطبيق خاص لسيكولوجية الشخصية أو العمليات القائمة بين الأفراد⁽²⁷⁾.

وبما أن الفرد العربي بدوي بطبعه مرتبط بجماعته الأولية، فإنه يتعصب لها تلقائياً، بل إن عدم قيامه بذلك يعد نقيصة في شخصيته، ذلك أن التكوين النفسي للأفراد في البيئة العربية يركز على ضرورة الانتصار للحماية التي لا تختلف عن الملكية الخاصة أو العرض والشرف، والأمر ينسحب على تعامل الجماعات مع بعضها البعض إذا كانت متحالفة أو ذات منشأ إثني واحد.

من هذا التصور يتضح أن دراسة العلاقات بين الجماعات، وما يحكمها من أشكال مختلفة من التفاعل، تمثلان موضوعاً خاصاً تتفاعل فيه العمليات الخاصة بالفرد أو داخل الفرد، والأخرى الخاصة بالجماعة. وهذا يتيح الفرصة للوقوف على الكيفية التي تتشكل أو تتغير بها الإدراكات والتوقعات المتبادلة بين الأفراد، وكذلك الاتجاهات وأشكال السلوك، من خلال وجود حدود بين الجماعات تميز كل منها عن الأخرى بشكل يحدد هويتها بدقة⁽²⁸⁾.

وقد استخدم الفيلسوف إميل دوركايم مفهوم الأنومي للتعبير عن عمق العلاقة بين الفرد والمجتمع من جهة ومن جهة ثانية وصف طبيعة علاقته مع التنظيمات المجتمعية التي يتفاعل معها بصفة مباشرة، كما استخدم مفاهيم أخرى على غرار الوعي الجماعي الذي من خلاله يمكن فهم العلاقة بين الأفراد والجماعات وقد هدف دوركايم من خلال هذه المفاهيم إلى ضمان التماسك الاجتماعي وهذا ما أساء بالتضامن الآلي.

إن مبدأ التضامن الآلي يغذي في بعض أوجحه التعصب للهوية والانتماء، حيث يرى أمارتيا صن أن الشعور القوي والمطلق بالانتماء لجماعة واحدة يحمل معه إدراكاً لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى، فالتضامن الداخلي لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى⁽²⁹⁾.

هذا التنافر يؤدي إلى بروز ما يسميه الكاتب أمين معلوف بالهويات القاتلة إذ يقول "إن المفهوم الذي أفضحه والذي يختزل الهوية إلى انتماء واحد، يضع الرجال في موقف متحيز ومذهبي ومتعصب ومتسلط وأحيانا انتحاري، ويُحوّلهم في أغلب الأحيان إلى قتلة أو إلى أنصار للقتلة"³⁰.

إن ذوبان شخصيات الأفراد في الجماعات المغلقة التي ينتمون إليها، وانجذابهم إليها بقوة لا تقاوم، هي إحدى الحالات الشائعة في المشرق العربي ما يؤدي إلى قيام علاقات غير عادية مع الجماعات المجاورة، يطبعها الصراع والعداء والحذر والاضطهاد، فتوجه كل التناقضات الداخلية إلى الجماعات الأخرى التي تُستباح عادة إذا سنحت الفرصة في أملاكها وأموالها وأرواحها.

وفي دراساته الشهيرة بـ "دراسات الجماعات التجريبية المصغرة" وجد تاجفيل Tajfel وزملاءه أن التصنيف الاجتماعي للأفراد في جماعات متميزة بإمكانه وحده أن يحدث سلوكا بين الجماعات، فيسعى الأفراد إلى تفضيل أعضاء الجماعة الداخلية على أعضاء الجماعة الخارجية، حيث أن وجود جماعة معارضة لجماعة أخرى - تحت شروط معينة - كفيل بإحداث التمييز والمنافسة بينها⁽³¹⁾.

وعلى نفس النهج يوافقته تيرنر Turner الذي يرى بأن التصنيف الاجتماعي للأفراد داخل الجماعات يؤدي إلى خلق هوية اجتماعية لهم، فالأفراد يقبلون العضوية في جماعة معينة كتعريف للذات، وهذا التعريف يرتبط بالموقف الاجتماعي، الذي يخلق نوعين من التميز السيكولوجي⁽³²⁾:

التميز الإيجابي: ويعني أن الأفراد يُحرّكهم دافع الرغبة في رؤية جماعتهم أفضل من الجماعات التي تشبهها.

التميز السلبي: ويعني أن الجماعات تهدف إلى تقليل الفروق بينها إلى الدرجة التي تجعلها مفضلة عن غيرها.

إلا أن أبرامس وهوغ Abrams And Hogg، يريان بأن السلوك بين الجماعات ليس انعكاسا ميكانيكيا لدوافع التميز الإيجابي والتصنيف المبني على التأثيرات المؤكدة، بل قد يتأثر بمعتقدات الأفراد حول طبيعة العلاقات بين الجماعات، لاسيما تلك المتعلقة بالاستقرار والمشروعية⁽³³⁾.

وبتوسيع مفهوم الاتجاهات التعصبية، نجد أن التعصب القومي قد حظي أيضا باهتمام كبير، فعلى الرغم من أن هذا النوع من الاتجاهات التعصبية كان يُضمّن - غالبا - في إطار التعصب العنصري، إلا أنه يمثل شكلا مميزا من التعصب. حيث يتم استخدام مقياس بوغاريديس للمسافات الاجتماعية، لمعرفة الاتجاهات نحو القوميات المختلفة، وأوضحت النتائج وجود تفضيلات متنوعة لأبناء القوميات المختلفة تجاه بعضهم البعض، على أساس القوالب النمطية التي تشكلها كل قومية عن الأخرى⁽³⁴⁾.

في البيئة العربية يُشكل التعصب للقبيلة أو الطائفة أو العشيرة واحدا من الطقوس التي يؤمن بها الأفراد والجماعات ولا يجدون حرجا في الجهر به، وقد حمل التاريخ في طياته عديد الأحداث التي تسبب فيها التعصب، فيما أصبح التعصب الديني والمذهبي في العصر الحديث يغطي على باقي أشكال التعصب بسبب انفراط عقد الوحدة المجتمعية تحت تأثير الأزمات السياسية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة على المنطقة.

من جهة أخرى يرى عدد من المؤلفين بأن نظام القرابة يتنافى نظريا مع النظام السياسي، إذ يرى مورغان Morgan أن الأول يُنظم المجتمع أما الثاني فيُنظم الدولة، أي أن الأول يتصدى لبنى المعاملة بالمثل، أما الثاني فيتصدى لبنى التبعية، وقد كشفت الأنثروبولوجيا السياسية الروابط المعقدة الموجودة بين هذين النظامين (35).

خامسا: مسار التحول من القبيلة إلى الدولة

اشتهرت قريش بين قبائل العرب وذاع ذكرها في التاريخ نظرا لتزامن قوتها وسؤدها مع مبعث النبي محمد صل الله عليه وسلم، وما صاحب ذلك من أحداث كبيرة ومفصلية، كما عُرفت بامتهان أفرادها للتجارة وسيطرتها على مكامن القوة الاقتصادية لشبه الجزيرة العربية، وهذا ما أهلها للتحكم في عدة روافد تجارية ودعم قدرتها التنظيمية من خلال رحلتي الشتاء والصيف.

كما عرفت قبيلة قريش بصلاية ومثانة وشائج الانتماء إليها لدى مختلف العشائر وتجلّى ذلك في تنظيم نشاطاتها امتدادا لمركزها الاقتصادي، كما في سوق عكاظ وتنظيمها لرحلات الحج وخدمة الحجيج بتوزيع المناصب على العشائر كالسقاية والطعام وغيرها (36).

وقد احتفظت بكل تلك الهالة بعد مجيء الإسلام رغم انقسام أفرادها في شأن الإيمان بالدين الجديد ونشوء صراع بين العشائر وقادة القبيلة، وكانت اللحمة العصبية بين البطون والعشائر إحدى مظاهر هذا الصراع.

لقد كانت قريش بمثابة تجمع قبلي متطور يحمل كل ميكانيزمات الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي القوي، فهي تتوفر على لغة مشتركة، وصلات قرابة مبنية على رابطتي الدم والنسب، كما أنها تمتلك إقليما يضمن التجاور السكاني والتراتب السياسي وسلاسة العلاقات الاقتصادية، ولها بنية تنظيمية يحترمها الجميع، فالقيادة لمجموع المشايخ وكبار السن وفق تراتب وتسلسل هرمي للمسؤوليات، وهي مقومات جعلت منها سيدة القبائل في المنطقة (37).

إن أول تحول حدث في التركيبة النفسية للفرد العربي تجاه هويته وانتماءاته القبلية، كان عقب هجرة الرسول صل الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة عندما أنتج هذا الحدث تسميات جديدة وانتماءات جديدة لمن هاجر معه من هجرة، ومن استقبله من المسلمين من هجرة ثانية وهي هويّتي الأنصار والمهاجرين، اللّتين صهرتا قبائل قريش التي آمنت بالرسول صل الله عليه وسلم وجعلت الانتماء القرشي ذكرى من الماضي.

إن الأنصار والمهاجرين تسميات ومصطلحات ثقافية تعود إلى مرجعيات عملية ذات صلة بالمكان، حيث ترك المهاجر مكانا وحلّ بمكان آخر، كما أن الأنصار هم من فسح المكان للقادمين الجدد، فالمكان هو المانح للمُستقّى والدال على الهوية⁽³⁸⁾.

ثم تأسست دولة المدينة المنورة التي صهرت كل الانتماءات القبلية في المجتمع الجديد وتميّز سكان المدينة ومكة بين اتّماين أساسيين قائمين على فعل الدخول في الدين الجديد أو عدمه وهما الانتماء للمسلمين أو للكفار.

ورغم بساطة العلاقات الاجتماعية والسياسية في التنظيم القبلي فإنه كان يتضمن مجموعة من المحددات والضوابط السياسية التي تضفي عليه صفة الكيان السياسي ومن هذه المحددات والضوابط نذكر مايلي⁽³⁹⁾:

الشورى القبلية: وتمثل في عرض أفراد القبيلة لأي قضية تشغلهم على مجلس شيخ القبيلة، وهذا شكل من أشكال الشورى والمشاركة السياسية.

المعارضة السياسية القبلية: وتتجلى في سلوك بعض أفراد القبيلة الذين يلجؤون إلى قبائل أخرى طلباً لحمايتهم، وهو شكل من أشكال الضغط على شيخ القبيلة وأسلوب لإبداء التذمر والمعارضة ضمن ما تتيحه ظروف التنظيم السياسي القبلي.

شرعية الحاكم: يستمد شيخ القبيلة شرعيته من الولاء الذي يقدّمه له أفراد القبيلة.

إضافة إلى هذه العناصر الهامة في تكون الكيانات السياسية، لاتخلوا البنى القبلية من وجود عناصر ضامنة للاستقرار والنظام ما يجعل انتقال السلطة داخل هذه الكيانات سلساً، كما أن ممارستها تتم بكل هدوء ورضا وبدون إكراهات ومن هذه العناصر⁽⁴⁰⁾:

أ - السيطرة التقليدية: وتستخدم مشروعيتها من الخضوع لسلطة شخص وضعته التقاليد فوق الجماعة نظراً لطبيعته المقدسة وما يمتلكه من مؤهلات، والتي يقول فيها ماكس فيبر "إننا نسمي سيطرة ما بأنها تقليدية عندما تكون سلطتها مسلم بها ومستندة إلى المعيار المقدس للتصرفات المنقولة عبر الزمن" (41).

وقد قسم فيبر السيطرة التقليدية إلى قسمين:

- **سيطرة الشيوخ:** أي خضوع أفراد الجماعة للشيخ الأكبر سناً والذي يتحكم فيها كلما كانت معرفته بتاريخها والجوانب المقدسة في موروثها كبيرة. ويعتبر جد القبيلة هو مصدر إلهامها ورابطها الروحي الذي يربط بينها وباسمه تُنادى في الغزوات، لتنبعث حرارة الاندفاع والحماسة في القتال وبه يدعوا للنخوة أبنائها ومن يلتجئ إلى القبيلة مولى أو جار وبقره يلاذ إن كان له قبر، وباسمه يحلف كما يحلف بأساء الآلهة (42) وكان أفراد القبيلة يتناصرون في الحروب ويتشاركون في الدفاع عن المصالح والتبعات المشتركة حسب الشعار القبلي "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً"، فكل فرد في القبيلة يرى أن الاعتداء على فرد آخر من قبيلته إنما هو اعتداء واقع عليه.

إلا أن سلطة الشيوخ عادة ما تشكل مشكلة للحكومات، التي تضطر لضمهم إلى طوائفها ولو على حساب الكفاءة بسبب سلطتهم على مريديهم، رغم انعدام الثقافة لديهم والمهارات اللازمة لممارسة الحكم، وهذا يفتح المجال لتناقضات عدة عادة ما تتسبب في الانحراف على مستوى التسيير (43).

- السيطرة البطريقية: التي تُسند فيها السلطة إلى كبير العائلة التي يسلمها بدوره إلى خليفته بعد الوفاة، وعادة ما تكون بالتوريث.

إن السلطة الممارسة بهذه الطريقة عادة ما تكون ممركة حول السلطة الشخصية للزعيم الأعلى، كما أن حاشيته وعائلته يسيطرون على دوائر القرار الأهم.

ب - السلطة الكاريزمية: وهي لا تستخدم مشروعيتها من المعايير القروية المتوارثة، بل من الخصائص الاستثنائية الخارقة للعادة التي يعتقد الناس أنها في حوزة شخص معين كامتلاكه قدرات روحية وفكرية خاصة، وكذا قدرته على ممارسة القيادة التي لا تستخدم قوتها من القوانين ولكن من قدرته على كسب رضا الناس وإقناعهم (44).

ورغم روابط النفوذ والهيمنة التي تنشأ بين الزعماء البدو الذين يتزأسون المجموعات السياسية الأولية، وهي تأخذ أشكالاً متعددة تتشابه فيها الوسائط المادية والثقافية وتتداخل فيها علاقات الغلبة والقهر

بعلاقات الزبونية والمصلحية، إلا أن هذه الكاريزمات تخطى بالاستقلالية منذ نشأتها وهذا ما يساعدهم على نقل تجاربهم من ما يسميه الدكتور المولدي الأحمر "مستوى بناء المجموعة القائمة على التعاقد الضمني إلى مستوى بناء المجموعة القائمة على التعاقد التفاوضي"⁴⁵.

لقد تلقت القبيلة في المنطقة العربية عبر التاريخ صدمتين أساسيتين: أولاً نتيجة دور الإسلام في إيجاد روابط جديدة كالأخوة الدينية والروابط اللغوية والثقافية، وثانياً بناء الدولة الحديثة انطلاقاً من تنظيم المقاومة الوطنية وصولاً إلى تحقيق الاندماج الوطني وتطبيق تجارب التنمية والتحديث.

هاتين الصدمتين لم تؤثر في مختلف المناطق والبلدان العربية بالدرجة نفسها تبعاً لخصوصيات التجارب وترسخ التقاليد السياسية والثقافية في بلدان دون غيرها.

خاتمة ونتائج:

تتميز التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الشرقية بالتعدد والتعقد إلى درجة كبيرة حيث تتقاطع المكونات الإثنية مع المكونات القبلية مع الأديان والمذاهب والإيديولوجيات، لتشكل مجتمعة مجتمعات منقسمة على نفسها تتصارع على فرص النفوذ وأسباب السيطرة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، بالإضافة إلى تركيبة نفسية معقدة يمتاز بها الفرد المشرقي الذي يعيش حالة إنتقالية للمرور من البداوة إلى الحداثة على كل الأصعدة.

هذه الوضعية ولدت حالة استعصاء ديمقراطي مزمنة، رغم كل المحاولات في بعض الأقطار للتكيف مع النموذج التمثيلي للديمقراطية، غير أن محاولات غير جادة لتطبيق النموذج التوافقي منها تمت في بعض البلدان دون نتائج حاسمة بسبب ما ذكرناه من تعقد التركيبة الاجتماعية والنفسية للمجتمعات الشرقية إذ يمكن حصر نتائج الدراسة في التالي:

جل المحاولات التي تمت لدمقرطة الممارسة السياسية في المنطقة العربية تمت بمعزل عن ديمقراطية المجتمع، فالديمقراطية كل متكامل ومن عادة النظم السياسية أن تكون منبثقة من النظم الاجتماعية السائدة.

إن انتشار أنظمة سياسية تعتمد التوريث كآلية لتداول السلطة يقضي مبدأً مهماً من مبادئ الديمقراطية وهو التداول الواسع وإسناد مهمة اختيار الحكام للشعوب.

تعتبر الديمقراطية التوافقية بمثابة استثناء في النموذج الديمقراطي ككل، وهي عادة ما تأتي لتدعمه نتيجة الصعوبات التي تواجهها بفعل طيفية المجتمع والطبقة السياسية ككل، وفي حال انعدام أي أسس لقيام الديمقراطية في صيغتها التمثيلية، فإنه من الصعب التأسيس لوجود ديمقراطية توافقية في مجتمع تغيب فيه كل مظاهر الديمقراطية.

تواجه أغلب الدول العربية إشكالات كبيرة في بناء الدولة واستقرارها بعضها وارد من البيئة الخارجية والبعض الآخر سببه تكوينات داخلية تتمادى في تحدي إرادة الدولة وإضعاف سلطتها من الداخل.

الهوامش:

مراجع باللغة العربية:

- 1- الأحمر، المولدي. الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا، الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 2- الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، ج2. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ب س ن.
- 3- البدوي، إبراهيم وآخرون. "تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي: دور النفط وصراعات المنطقة" في تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 4- الجريسي، خالد بن عبد الرحمن. العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، السعودية: مؤسسة الجريسي، 2006.
- 5- زايد، أحمد. سيكولوجية العلاقات بين الجماعات قضايا في الهوية الاجتماعية وتصنيف الذات، الكويت: شركة مطابع المجموعة الدولية، 2006.
- 6- صن، أمارتيا. الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، سحر توفيق (مترجم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008.
- 7- عبد الله، معتر سيد. الاتجاهات التنصبية، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989.
- 8- العزي، سويم. السلوك السياسي في المجتمعات العربية، المغرب: دار الألفة، 1992.
- 9- لهارت، أرنست. الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، حسني زينه (مترجم)، بيروت: منشورات معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
- 10- محجوب، محمد عبده. النظم السياسية البدائية والقبلية دراسات أنثروبولوجية حقلية في المجتمعات العربية والأفريقية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2010.

11-محمود، إبراهيم. الفتنة المقدسة، عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 1999.

12-معلوف، أمين. الهويات القتالة، قراءات في الانتماء والعولمة. دمشق: ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

13-المفصل، على جواد. في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج5، بيروت: دار الساقى، 2001.

15-النقيب، خالدون حسن. المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

المجلات العلمية:

1- عبد الحي، هناء صوفي. "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية، الحالة اللبنانية" المجلة العربية للعلوم السياسية 12 (خريف 2006).

2-عمارة، رشيد. "الديمقراطية التوافقية، دراسة في السلوك السياسي العراقي" مجلة جامعة السليمانية، العراق 30 (أكتوبر 2010).

3 - سلطان، لوتاه، مريم. "البناء السياسي للإمارات بين التقاليد السياسية القبلية وتأثير الوجود البريطاني 1820-1971"، بحوث ودراسات 100 (شتاء 2008).

محفوظ، عبد الوهاب. " القبيلة في موريتانيا بين التأصيل التاريخي والتحليل السوسيولوجي " مجلة إضافات 14 (ربيع 2011).

مراجع باللغة الأجنبية:

- Books

Alon, Yoav. The Making Of Jordan, Tribes Colonialism And The Modern State. New York: I.B.Tauris & Co Ltd, 2007.

2- Bolte, Patrick. Consociational Democracy in Multiethnic Societies. New York: Grin Verlag press, 2007.

Shehadi, Nadim and Dana Haffar Mills, Lebanon: A History of Conflict and Consensus,. London: Centre of Lebanese Studies, 1988.



Journals:

Bolliyer, Nicole. ``Consociationalism and Intergovernmental Relations, Linking

Internal and External Power-Sharing in the Swiss Federal Polity``
Swiss Political Science Review 12(2006): 1-34.